

Distr.  
GENERAL

DP/1993/46  
20 April 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس إدارة برنامج الأمم الإنمائي المتحدة



الدورة الأربعون

١ - ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، نيويورك

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

### الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

#### تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥

التقديرات المنقحة لميزانية لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣

وتقديرات ميزانية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥

#### تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - وفقا للبند ٩ - ٥ من النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقديرات المنقحة لميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ وفي تقديرات ميزانيته للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ على النحو الوارد في الوثيقة DP/1993/45. ووفقا للبند ٥ - ١ من النظام المالي، نظرت اللجنة أيضا في تقرير بشأن الصناديق الاستثمارية التي أنشأها مدير البرنامج في عام ١٩٩٢، على النحو الوارد في الوثيقة DP/1993/44/Add.3. وعملا بقرار الجمعية العامة ٢١١/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، كان معروضا على اللجنة أيضا تقرير مدير البرنامج بشأن تقارير مراجعة الحسابات (DP/1993/47) الذي يشتمل، في جملة أمور، على جدول زمني للإجراءات الواجب اتخاذها استجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، على النحو المطلوب في الفقرة ١٠ من القرار ٢١١/٤٧.

#### ملاحظات عامة

٢ - تبلغ تقديرات مدير البرنامج لميزانية الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ككل مبلغا إجماليا ١٠٠ ٣٧٥ ٦٢٨ دولار (صافيه ١٠٠ ٦٧٥ ٥٩١ دولار). وفيما يلي مقارنة لهذا المبلغ بتقديرات مدير البرنامج المنقحة المقترحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| التقديرات<br>للفترة<br>١٩٩٤-١٩٩٥<br>(DP/1993/45) | المجموع   | الزيادة/النقصان |            | التقديرات<br>المنقحة لفترة<br>١٩٩٣-١٩٩٤<br>(DP/1993/45) | مصدر الأموال  |
|--|-----------|-----------------|------------|---|---|
|  |           | التكلفة         | الحجم      |   |   |
| ٤٨٦ ١٠١,٣  | ٦ ٥٢٥,٣   | ٤٨ ٣٣٩,٥        | (٤١ ٨١٤,٢) | ٤٧٩ ٥٧٦,٠   | ألف - الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي |
| ١١١ ٥١١,٤  | ١٠ ٢٥٥,٢  | ٨ ١٣٠,٣         | ٢ ١٢٤,٩    | ١٠١ ٢٥٦,٢   | باء - أنشطة دعم ووضع البرامج                          |
| ٣٠ ٧٦٢,٤   | ٢ ٠٢٩,٩   | ٣ ١٦٧,٤         | (١ ١٣٧,٥)  | ٢٨ ٧٣٢,٥  | جيم - الصناديق الاستثمارية                            |
| ٦٢٨ ٣٧٥,١  | ١٨ ٨١٠,٤  | ٥٩ ٦٣٧,٢        | (٤٠ ٨٢٦,٨) | ٦٠٩ ٥٦٤,٧   | المجموع (اجمالي)                                      |
| (٣٦ ٧٠٠,٠)                                       | (٤ ٧٠٠,٠) | ٠,٠             | (٤ ٧٠٠,٠)  | (٣٢ ٠٠٠,٠)  | الإيرادات المقدرة                                     |
| ٥٩١ ٦٧٥,١  | ١٤ ١١٠,٤  | ٥٩ ٦٣٧,٢        | (٤٥ ٥٢٦,٨) | ٥٧٧ ٥٦٤,٧   | المجموع (صاف)   |

٣ - تعكس تقديرات مدير البرنامج تخفيضاً في الحجم يبلغ ٤١,٨ مليون دولار في إطار الأنشطة الأساسية للبرنامج الإنمائي. ويجسد هذا التخفيض جملة أمور منها إلغاء ٣٦٠ من الوظائف الأساسية، وترشيد المهام المتعلقة بالأعمال التجارية وتبسيطها، وتفويض السلطة وتحقيق لا مركزية المهام، وتوحيد/ ادماج مختلف الوحدات التنظيمية.

٤ - إن اللجنة الاستشارية ترحب بجهود مدير البرنامج لتنفيذ استراتيجية الميزانية التي يرد وصفها في تقريره بشأن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (DP/1992/40)، الذي حدد فيه هدف تخفيض مبلغ يتراوح من ٣٠ إلى ٤٠ مليون دولار. وفي هذا الصدد، فإن الانخفاض الحالي في المساهمات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي يجعل هذا التخفيض أمراً جاء في الوقت المناسب. وقد علمت اللجنة أنه وفقاً للاسقاطات الحالية للتبرعات التي ستقدم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٣ ستبلغ تلك التبرعات ما يقارب ٩٣٠ مليون دولار بالمقارنة مع المساهمات التي قاربت ١ ١٧٧ مليون دولار في عام ١٩٩٢ (أي ٢ ١٠٧ ملايين دولار لفترة السنتين). كما علمت اللجنة أنه، في ضوء انخفاض التبرعات، تم تحديد مستويات البرمجة المتصلة بأرقام التخطيط الإرشادية عند ٧٥ في المائة من أرقام التخطيط الإرشادية التي وضعها مجلس الإدارة للدورة الخامسة في مقرره ٣٤/٩٠ المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠. وفي هذه الظروف، يكتسب التخفيض في الحجم الذي أجراه مدير البرنامج أهمية أكبر.

٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، جواباً على الاستفسارات، وفقاً للاسقاطات الحالية للتبرعات التي ستقدم خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ستبلغ تلك التبرعات ١ ٩٧٠ مليون دولار، وهذا يمثل انخفاضاً آخر عن إجمالي هذه التبرعات لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣. ورغم أن من المتوقع أن تزيد الإيرادات الإجمالية

في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ عما كان عليه مجموعها في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣، ترى اللجنة أنه ينبغي مواصلة بذل الجهود لاحتواء التكاليف الادارية.

٦ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يدرج بيان موجز بايرادات البرنامج الحالية والمستقطة وذلك في الموجز التنفيذي لتقارير مدير البرنامج المقبلة بشأن الميزانية. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن مدير البرنامج سيقدم، في استعراضه السنوي للحالة المالية، استعراضا ماليا شاملا للأنشطة الممولة من البرنامج الانمائي خلال السنة السابقة وللوضع المالي في نهاية تلك السنة. كما سيشتمل ذلك التقرير على تقديرات للموارد والمصروفات المتوقعة للسنوات اللاحقة. وليس قصد اللجنة أن تحل المعلومات التي ستدرج في وثيقة الميزانية محل ذلك التقرير؛ غير أنها ترى أن إدراج هذه المعلومات في شكل موجز سيضع مقترحات مدير البرنامج فيما يتعلق بالميزانية في سياق أفضل. وقد تم تزويد اللجنة، بناء على طلبها، برسوم بيانية توضح ايرادات الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ حسب مصدر الأموال، واسقاطات الايرادات للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥؛ وقد تم استنساخ هذه الرسوم في مرفقات هذه الوثيقة.

#### التقديرات المنقحة لميزانية الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣

٧ - كما يظهر في الجدول الرابع - ١ من الوثيقة DP/1993/45، تبلغ تقديرات مدير البرنامج المنقحة لميزانية الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ككل مبلغا إجماليه ٧٠٠ ٥٦٤ ٦٠٩ دولار (صافيه ٧٠٠ ٥٦٤ ٥٧٧ دولار) بالمقارنة مع الاعتمادات الموافق عليها (قرار مجلس الادارة ٣٧/٩٢) والتي اجماليها ٨٠٠ ٨٧٢ ٦٠٩ دولار (صافيه ٨٠٠ ٨٧٢ ٥٧٧ دولار). ووفقا للممارسة المعتادة، لا يقترح تعديل في الحجم بالنسبة للأنشطة الأساسية؛ أما التخفيض الصافي البالغ ١,٥ من ملايين الدولارات في الميزانية الأساسية فيعكس التسويات المترتبة على تقلبات العملة والتضخم وتغييرات أخرى في التكاليف، على النحو الذي ترد مناقشته في الفقرات من ٣٠ إلى ٣٢ من تقرير مدير البرنامج.

٨ - يعكس الاجمالي المنقح البالغ ٢٠٠ ٢٥٦ ١٠١ دولار بالنسبة لأنشطة دعم ووضع البرامج زيادة صافية قدرها ٩٠٠ ٩٦٩ دولار. وتشتمل هذه الزيادة، فضلا عن ادماج التسويات المترتبة على تقلبات العملة والتضخم والتكاليف الأخرى، على زيادة في الحجم بمقدار ٤٠٠ ٥٢٦ دولار في إطار مكتب خدمات المشاريع وتخفيضاً في الحجم بمقدار ٤٣٨ ٠٠٠ دولار بالنسبة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

#### برنامج متطوعي الأمم المتحدة

٩ - يتصل نقصان الحجم بمقدار ٤٣٨ ٠٠٠ دولار بالنسبة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بالميزانية التكميلية لمقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة، التي يجري تعديلها وفقا لصيغة لملاك الوظائف معتمدة من مجلس الادارة.

١٠ - تلاحظ اللجنة الاستشارية، من الفقرات من ٢٣٨ إلى ٢٤٠، أن مجلس الإدارة طلب في مقرره ٤٦/٩١ من مدير البرنامج أن ينظر في تبسيط المهام الادارية لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبصورة خاصة عن طريق مزيد من الاتجاه نحو اللامركزية بنقل سلطة صنع القرارات الاعتيادية إلى الميدان، بغية تحقيق تخفيض شامل في عدد الموظفين الاداريين، لا سيما موظفو الدعم، في مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة. أما رد مدير البرنامج، الذي ينطوي بالاضافة إلى لا مركزية صنع القرار المذكورة أعلاه على إعادة توزيع مهام معينة على أساس تجريبي في فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، فيرد وصفه في الفقرة ٢٤١ من تقريره.

١١ - وترى اللجنة الاستشارية أن توسيع أنشطة برنامج متطوعي الأمم المتحدة في ميدان صيانة السلم والميادين الانسانية هو تطور يحظى بالترحيب وينبغي أن تتم متابعته. ولكفالة امكانية الاستفادة من قدرة هذا البرنامج بأكثر الطرق فعالية وإمكانية تعبئة المتطوعين على النحو المطلوب، ترى اللجنة أنه ينبغي إجراء استعراض للهيكل الحالي لخدمات متطوعي الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن كثيرا من مهام الدعم منتشرة في جميع خدمات متطوعي الأمم المتحدة (الفقرة ٣٨) وأنه قد استخدمت موارد اضافية آتية من تكاليف الدعم المكتسبة من أجل تقديم مساعدة مؤقتة حسب الاقتضاء فيما يتصل ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة في سلطة الأمم المتحدة المؤقتة في كمبوديا. وترى اللجنة أن هناك أسئلة تتعلق بما إذا كان الهيكل الحالي يسمح بالاستجابة العاجلة التي غالبا ما يتطلبها الأمر فيما يتصل بأنشطة صيانة السلم والأنشطة الانسانية، وبما إذا كانت تمنح سلطة كافية لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة من مقر برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتمكينه من الاستجابة على نحو سريع لما يطلب منه في مجال صيانة السلم وفي المجالات الانسانية.

#### مكتب خدمات المشاريع

١٢ - إن النمو في الحجم في مكتب خدمات المشاريع فيما يتعلق بالوظائف الأساسية (٤٠٠ ٥٢٦ دولار) والوظائف الممولة من خارج الميزانية (٣,٢ من ملايين الدولارات) يرجع جزئيا الى تغييرات ملاك الوظائف التي يرد وصفها في الفقرات من ٤٠ إلى ٤٢ من الوثيقة DP/1993/45، بما في ذلك إنشاء وظائف جديدة. وتأتي الحاجة إلى الوظائف الجديدة، الممولة من الميزانية ومن خارج الميزانية على السواء، من الزيادة في نفقات مكتب خدمات المشاريع. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن نفقات مكتب خدمات المشاريع في عام ١٩٩٢ (سواء منها الممولة من الموارد العامة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (من الميزانية) والتمولة من موارد خارجة عن الميزانية) يقدر إجماليتها بمبلغ ٣٥٩ مليون دولار وأن الاجمالي المقابل له في عام ١٩٩٣ يتوقع أن يبلغ ٤٠٠ مليون دولار، أي ٧٥٩ مليون دولار للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، وفي ذلك زيادة بمقدار ١٢٥ مليون دولار عما كانت عليه في فترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١.

١٣ - وكما يظهر من الجدول الرابع - ٢، فإن التقديرات الادارية المنقحة المدرجة في الميزانية والخارجة عن الميزانية بالنسبة لمكتب خدمات المشاريع للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ تبلغ ٣٠٠ ٧٩٣ ٣٢ دولار و ٢٦٩ ٩٠٠ ٣٣ دولار على التوالي، بحيث يبلغ مجموعهما معا ما يقارب ٦٦ مليون دولار. وكما يرد في الفقرة ٣٩ من

الوثيقة DP/1993/45، فإن مجموع إيرادات تكاليف الدعم التي حققتها مكتب خدمات المشاريع في عام ١٩٩٢ بلغ ٣٠ مليون دولار؛ وقد أبلغت اللجنة الاستشارية أن الإيرادات في عام ١٩٩٣ ستبلغ وفقا للاسقاطات ٣٦ مليون دولار.

١٤ - وكما ورد في الفقرات ١٧٧-١٨٢ من الوثيقة DP/1993/45، أكدت الجمعية العامة ومجلس الإدارة على ضرورة اعتماد اللامركزية وتفويض السلطة للمستوى الميداني؛ وطلب مجلس الإدارة، في مقرره ٣٧/٩٢، إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريراً عن أثر اللامركزية على الهيكل الميداني في مكتب خدمات المشاريع.

١٥ - وكما جاء في الفقرة ١٨٠، يعتقد مدير البرنامج "أنه لا بد من أن تقتزن سياسة التفويض الناجحة بسياسة ميزانية تضمن رد تكاليف عبء العمل المترتب على التفويض". ويشير مدير البرنامج في هذا الصدد إلى أنه تم في تموز/يوليه ١٩٩٢ إنشاء فرقة عمل لدراسة مسألة رد التكاليف إلى المكاتب الميدانية مقابل عبء العمل المتصل بتفويض أنشطة التنفيذ إلى المكاتب الميدانية بالنيابة عن مكتب خدمات المشاريع. وقد أوصت فرقة العمل بأن يخصص للمكاتب الميدانية معدل عام قدره ١٥ في المائة من النفقات العامة التي يحصلها مكتب خدمات المشاريع عن مشاريع تقاسم التكلفة سداداً لتكلفة عبء العمل المتكبدة بالنيابة عن مكتب خدمات المشاريع. وبالرغم من أن فرقة العمل قد قصرت نظرها على مشاريع تقاسم التكلفة، فإن مدير البرنامج يذكر في الفقرة ١٨٢ أنه الآن بصدد البدء في اتخاذ إجراء بالتشاور مع مكتب خدمات المشاريع لوضع نظام لرد التكاليف باتباع نفس المبادئ بالنسبة لجميع المشاريع التي يطلب فيها من المكاتب الميدانية أن تضطلع بمهام رئيسية في عملية التنفيذ.

١٦ - وقد أبلغت اللجنة الاستشارية أنه في حالة مشاريع تقاسم التكلفة، يجري تحديد كمية العمل المطلوب الاضطلاع به على مستوى المكاتب الميدانية وإدراجه في ميزانية المشروع. وفي حالة المشاريع الممولة من رقم التخطيط الإرشادي، تدفع تكلفة هذه الأعمال من الموارد العامة للبرنامج الإنمائي. وفي كلتا الحالتين، سيكون من شأن الاتفاق على رد التكاليف التي تتكبدها المكاتب الميدانية مقابل عبء العمل المضطلع به بالنيابة عن مكتب خدمات المشاريع أن يؤثر على الموارد المتاحة لتغطية التكاليف الإدارية (انظر الجدول الرابع-٢)، وهي الموارد التي، كما ذكر أعلاه، تناهز حالياً مستوى إيرادات تكاليف الدعم.

١٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يتم بعناية رصد أثر أية عملية من هذا القبيل لرد التكاليف على قدرة مكتب خدمات المشاريع على تنفيذ برنامج عمله بالكامل.

١٨ - وكما هو مبين في الرسم البياني ٥ الوارد في الوثيقة DP/1993/45، يشكل التنفيذ من خلال اتفاقات الخدمات الإدارية مبلغ ١٠٨ ملايين دولار من إجمالي قيمة التنفيذ الذي يضطلع به مكتب خدمات المشاريع وهي ٣٥٩ مليون دولار في عام ١٩٩٢. وردا على استفسارات بشأن الإيرادات المحققة من اتفاقات الخدمات الإدارية، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تكلفة التنفيذ ترد بالمعدل الفعلي التقديري للتكاليف، الذي

يتراوح عادة بين ٥ و ٦ في المائة. وفي ضوء ذلك فإن حساب التكلفة الفعلية التقديرية بعناية ودقة أمر مهم حيث أن من شأن بخس التقدير أن يؤدي إلى حالة لا يتحقق فيها التمويل الذاتي لاتفاقات الخدمات الإدارية بل سيتعين دعمه عن طريق الموارد العامة للبرنامج الإنمائي.

١٩ - ويذكر مدير البرنامج في الفقرة ٣٣٦ من تقريره أنه يقدم تقديرات الميزانية لمكتب خدمات المشاريع فيما يتعلق بالفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ "لغرض العلم فقط في هذه المرحلة" وأنه سيقدم تقريراً شفويًا إلى مجلس الإدارة في دورته الحالية في ضوء ما تتخذه الجمعية العامة من إجراءات في دورتها المستأنفة بشأن الإدماج المقترح لمكتب خدمات المشاريع في الأمم المتحدة. ويذكر مدير البرنامج أيضًا فهمه من أن تقديرات الميزانية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ لمكتب خدمات المشاريع ستقدم في إطار تقديرات ميزانية الأمم المتحدة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

٢٠ - وفي هذا الصدد، تذكر اللجنة الاستشارية أن الأمين العام اقترح في تقريره A/C.5/47/88 إدماج مكتب خدمات المشاريع في إدارة الدعم الإنمائي والخدمات الإدارية اعتبارًا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وأنه سيستمر في غضون ذلك العمل بالترتيبات الحالية التي تحكم عمليات المكتب. كما ذكر الأمين العام أنه قد تم إنشاء فرقة عمل تضم ممثلين من الأمم المتحدة ومكتب خدمات المشاريع لاستعراض الإجراءات التي ستنفذ لإدماج مكتب خدمات المشاريع بوصفه كيانًا شبه مستقل في الإدارة السالفة الذكر، على أن تؤخذ بعين الاعتبار مختلف الشروط التي أوردتها الأمين العام والتي سيتعين الوفاء بها لكي يعمل مكتب خدمات المشاريع بصورة كفؤة وفعالة من حيث التكلفة.

٢١ - وقد رحبت اللجنة الاستشارية، في تقريرها ذي الصلة (A/47/7/Add.15)، للأسباب التي أوردت في الفقرة ٢٨، بالهدف العام من اقتراح الأمين العام. وفي الوقت ذاته، أكدت اللجنة الاستشارية على أنه لكي تنجح عملية إدماج مكتب خدمات المشاريع، يلزم أن تعالج فرقة العمل عدداً من المسائل التي تتسم بالجديّة والتي يحتمل أن تكون خلافية. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً تفصيلياً إلى اللجنة عن الطرائق التي تم وضعها قبل الموعد المقترح للإدماج يتضمن معلومات عن كيفية الوفاء بشروط التشغيل السالفة الذكر (الفقرة ٣٠).

٢٢ - وقد ناقشت اللجنة الاستشارية مختلف المسائل المتصلة بالإدماج المقترح مع ممثلي مدير البرنامج الذين أشاروا في جملة أمور، إلى أنه بسبب حسابات البرنامج الإنمائي، سيتعين أن يجري التحويل في بداية سنة تقويمية، أي ليس في منتصف السنة. وتعتقد اللجنة أنه ينبغي التركيز أساساً في هذه المرحلة على أن يجري بصورة منظمة ودقيقة استعراض وحل المسائل التي ستتم معالجتها، وذلك قبل تنفيذ اقتراح الأمين العام؛ أي بعبارة أخرى، ألا يكون الاعتبار الأول هو الالتزام بموعد مستهدف محدد سلفاً قد يتبين أنه واقعي أو غير واقعي. واستناداً إلى التقدم المحرز، يمكن البت بصورة قاطعة في موعد الإدماج في وقت لاحق وإجراء أية تعديلات تلزم في ميزانية كل من البرنامج الإنمائي والأمم المتحدة.

## تقديرات الميزانية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٤

٢٣ - تتضمن تقديرات الميزانية المقترحة من مدير البرنامج للفترة ١٩٩٥-١٩٩٤ للبرنامج الإنمائي ككل وهي ١٠٠ ٣٧٥ ٦٢٨ دولار إجمالي، تخفيضاً صافياً لـ ٣٠٢ من الوظائف على النحو التالي:

| مصدر الأموال                                  | الفئة الفنية وما فوقها | فئة الخدمات العامة/رتبة الخدمة الميدانية | الموظفون الوطنيون | الرتبة المحلية | المجموع |
|---|------------------------|--|-------------------|----------------|---------|
| الأنشطة الأساسية                              | (٦٩) <sup>(١)</sup>    | (٨٥) <sup>(ب)</sup>                      | -                 | (٢٠٦)          | (٣٦٠)   |
| أنشطة دعم ووضع البرامج                        | (١)                    | -  | ٦٣                | -              | ٦٢      |
| الصناديق الاستثمارية:                         |                        |  |                   |                |         |
| صندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية         | (١)                    | (٢)                                      | -                 | -              | (٣)     |
| مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية | (٢)                    | -  | -                 | -              | (٢)     |
| صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة           | -                      | ١  | -                 | -              | ١       |
| المجموع                                       | (٧٣)                   | (٨٦)                                     | ٦٣                | (٢٠٦)          | (٣٠٢)   |

(أ) منها ١٩ وظيفة تتصل بالمقر (انظر الجدول الخامس-٢ من الوثيقة (DP/1993/45).

(ب) منها ٣٩ وظيفة تتصل بالمقر (انظر الجدول الخامس -٢ من الوثيقة (DP/1993/45).

٢٤ - وتراعي التخفيضات السالفة الذكر في عدد الموظفين مقترحات مدير البرنامج فيما يتعلق بهيكل الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي، الوارد في الفقرة ٥٢ من تقريره، أي تخفيض وظيفتين برتبة أمين عام مساعد و ١٠ وظائف برتبة مد - ٢ (يصل التخفيض الصافي في عدد وظائف مد - ٢ إلى ٩ بالنظر إلى خفض درجة وظيفة برتبة أمين عام مساعد). وكانت اللجنة الاستشارية تود الحصول على مزيد من المعلومات/المبررات فيما يتعلق بالمقترحات المحددة الواردة في الفقرة ٥٢. ومن ثم فإن اللجنة لا يمكنها أن تعلق على كل اقتراح بصورة فردية. ولكنها توصي بأن يقدم مدير البرنامج إلى مجلس الإدارة معلومات أكثر تفصيلاً عن الأساس المنطقي الذي تقوم عليه مقترحاته وأن يعطي تفسيراً أوفى للكيفية التي أخذت بها في الاعتبار الاحتياجات التشغيلية للوحدات وعبء العمل فيها.

٢٥ - وبالمثل، لاقت اللجنة الاستشارية صعوبة في تقييم مختلف التصنيفات الجديدة التي اقترحها مدير البرنامج والموجزة في الجدول الخامس - ٢. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة ما ذكره مدير البرنامج من أن

تعليل إعادة التصنيف في الرتبة ف - ٣ إلى الرتبة ف - ٥ في المكاتب الإقليمية يكمن "في الأساس المنطقي الشامل لما يجري من إعادة تشكيل" وأن إعادة التصنيف تعد "شرطا مسبقا لتعزيز المطلوب في مستوى الإدارة المتوسطة" (الفقرة ٧٨ من الوثيقة DP/1993/45). وفي حين أن اللجنة لا تعارض هدف تعزيز الإدارة المتوسطة، فإنها تعتقد أنه كان ينبغي إعطاء بعض المبررات الإضافية فيما يتعلق بالطلبات الفردية. وبالإضافة إلى ذلك فإن اللجنة واثقة من أنه سيتم في الواقع تحقيق الهدف المعلن، وأن عمليات إعادة التصنيف لن تستخدم على وجه الحصر كآليات لترفع شاغلي الوظائف الحاليين.

٢٦ - ويقرر مدير البرنامج بأن تخفيض ٣٦٠ وظيفة أساسية يستتبع بعض التكاليف الانتقالية؛ وبالرغم من أنه سيتم تنفيذ التخفيضات إلى حد كبير جدا عن طريق التناقص الطبيعي، والدوران، وإعادة التكاليف وتجميد التعيين المعمول بها حاليا بالنسبة لفئة الخدمات العامة في المقر، فستكون هناك حاجة إلى بعض عمليات إنهاء الخدمة بالاتفاق. ولما كانت الحالة كذلك، فقد أعرب عن عزمه على الالتزام بالمبالغ اللازمة لأي إنهاء للخدمة يتم التوصل إليه أثناء عام ١٩٩٣ من ميزانية فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣.

٢٧ - كما يلاحظ مدير البرنامج أنه بالرغم من إمكانية تحقيق بعض الوفورات قبل شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ فيما يتعلق بالوظائف التي تشغر قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، فإن الوظائف الأخرى التي ستلغى في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ قد تشغر عمليا في موعد لاحق؛ أي قد تنشأ تكاليف إضافية. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أنه سيكون من الضروري تمويل وتطوير النظم وتكاليف التدريب والتكاليف الأخرى ذات الصلة من الوفورات، "الأمر الذي يعتبر شرطا مسبقا لترشيد وتبسيط مهام العمل التي تعتبر الأساس لكثير من التخفيضات". ونظرا لأن بعض هذه التكاليف سيستمر إلى فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، فإن مدير البرنامج يقترح الالتزام بالوفورات التي تحققت في عام ١٩٩٣ وتطبيقها على ألا تتجاوز نسبة ١,٥ في المائة من الاعتمادات الأساسية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ البالغة ٥٧٦ ٠٠٠ ٤٧٩ دولار إجمالي لتغطية هذه التكاليف الانتقالية.

٢٨ - وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على هذا المنحى. وهي على ثقة، في الوقت نفسه، من أن طريقة إدارة التخفيضات لن تؤثر على الاحتياجات التشغيلية للبرامج.

٢٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٦٤ أنه سيجري إنشاء مكتب مستقل للميزانية والإدارة "إعطاء تركيز جديد وأولوية جديدة لضرورة تحقيق الفعالية من حيث الكلفة، والكفاءة وزيادة المساءلة".

٣٠ - كما سيتحمل مكتب الميزانية والإدارة "مسؤولية رصد وتنفيذ توصيات المراجعة الخارجية والداخلية للحسابات"، مما يكفل إجراء متابعة منتظمة مؤسسية على النحو الذي طلبه قرار الجمعية العامة ٤٧/٢١٠ (الفقرة ٦٤). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن شعبة مراجعة الحسابات واستعراض الإدارة كانت تقوم برصد تنفيذ كل من توصياتها وتوصيات المراجعين الخارجيين للحسابات، وهي حالة سبق للجنة أن شككت في



صحتها. وترى اللجنة أن إنشاء وحدة مستقلة ليست معنية كذلك بمراجعة الحسابات للقيام بمهمة الرصد هذه، هي بمثابة تطور يحظى بالترحيب ويستجيب كذلك لاهتمامات مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بفصل مهام مراجعة الحسابات عن المهام التنفيذية.

٣١ - ويبلغ صافي حجم التخفيض فيما يتعلق بالمكاتب الميدانية ٣١,٣ مليون دولار بالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤. يناقش مدير البرنامج الاستراتيجيات التي اعتمدها المكاتب الإقليمية لتنفيذ التخفيضات المستهدفة في الفقرات ٩٥-١٠٠ من تقريره، مشيراً إلى أن الاستراتيجيات. "تبدي خصائص مختلفة تعكس حقائق وفرصاً مختلفة". وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن عدد المكاتب وهياكل التكاليف ذات الصلة تختلف اختلافاً كبيراً بين المناطق (الفقرة ٩٥). كما تلاحظ اللجنة أن التخفيض يتضمن الوفورات الناشئة من إغلاق المكاتب الميدانية في عمان ويوغوسلافيا سابقاً ولا يرد في تقديرات مدير البرنامج أي اقتراحات لإغلاق مزيد من المكاتب الميدانية.

٣٢ - وفي هذا الصدد، تحيط اللجنة الاستشارية علماً بمناقشة مدير البرنامج الواردة في الفقرات، ١٤٤-١٥٤ فيما يتعلق بالوجود الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكما ذكر في الفقرة ١٤٣ فإن مقرر مجلس الإدارة ٣٧/٩٢ طلب إجراء استعراض لعدد من الجوانب المتعلقة بالوجود الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك خيار إغلاق المكاتب الميدانية والاستفادة من المكاتب الإقليمية. ويعتقد مدير البرنامج، على النحو الذي جرت مناقشته في تقريره، أنه لا يمكن للوجود الإقليمي أن يحل محل المهام التي تؤدي على الصعيد الوطني (الفقرة ١٥١)؛ وأنه ملتزم التزاماً صارماً بالحفاظ على وجود شامل على الصعيد الوطني (الفقرة ١٥٥). وفي الوقت نفسه، يؤكد مدير البرنامج على أنه "لا ينبغي الخلط بين شمولية الوجود ووحدة الهياكل"؛ وبعبارة أخرى، ثمة نطاق واسع في اختصاصات المكاتب الميدانية والمهام التي تنفذها هذه المكاتب.

٣٣ - وترى اللجنة الاستشارية أنه يجب أن تتوازن الشواغل المتعلقة بالشمولية مع ضرورة احتواء التكاليف؛ وبالتالي فإنها ترحب بالجهود التي يبذلها مدير البرنامج والمبادرات التي يتخذها للقيام بهذا العمل وتحث على إبقاء المسألة قيد الاستعراض.

٣٤ - وترد في الفقرات ١٠٩-١٠١ من تقرير مدير البرنامج مناقشة تفصيلية لمفهوم مركز الخدمة الإقليمية، الذي يعالج مسألة نقل مهام الخدمات والتجهيز من منطقة مرتفعة الكلفة إلى منطقة منخفضة الكلفة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مدير البرنامج قد ذكر في تقريره عن التقديرات المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (DP/1992/40)، أن مهام الخدمات والتجهيز التي يمكن نقلها تشمل الحسابات؛ وجوانب إدارة الموظفين؛ وتجهيز البيانات؛ وتعيين الموظفين (مكتب خدمات المشاريع ومتطوعو الأمم المتحدة)؛ والمشتريات؛ والاستعراض الإداري ومراجعة الحسابات؛ ودعم التنفيذ الوطني، والتدريب والتقييم. كما أشار إلى أن هناك اختباراً تجريبياً لتحديد أنسب المهام التي يمكن نقلها سينفذ خلال فترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٢.

٣٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من التقرير الحالي لمدير البرنامج أن الاستنتاجات الأولية للاختبار التجريبي قد أدت إلى اتباع نهج جديد في مجال الحسابات يتمثل في إبقاء الوثائق في المكاتب الميدانية والتعاقد مع شركة لمراجعة الحسابات والمحاسبة ذات سمعة دولية لتقديم طائفة من خدمات مراجعة الحسابات وفحص الحسابات في كل مكتب ميداني على أساس منتظم (الفقرة ١٠٤). ويرى مدير البرنامج أن من شأن مثل هذا النهج أن يؤدي إلى تخفيض الكلفة عن طريق تقديم الخدمة في الموقع وأنه سيتم توسيع نطاق الشمول نظرا لإمكان أداء مهمة مراجعة الحسابات وفحص الحسابات، شهريا إذا لزم الأمر، في كل مكتب من المكاتب الميدانية.

٣٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، ردا على استبياناتها، بأنه بالرغم من إبقاء مهمة تجهيز مراجعة الحسابات والحسابات في المكاتب الميدانية، فإن مراكز الخدمة الإقليمية ستكون بمثابة مراكز تنسيق للعلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمتعاقد من الباطن، مما يمكن من المحافظة على لا مركزية المهام خارج المقر.

٣٧ - ويقدر مدير البرنامج أن كلفة مركز الخدمة الإقليمي لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ تبلغ حوالي مليوني دولار؛ وأن الكلفة الصافية التي ستتحملها الميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبلغ ٨٨٠ ٠٠٠ دولار بعد أن يؤخذ في الاعتبار رد التكاليف إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جانب جهات منها صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب تنفيذ المشاريع.

٣٨ - وذكرت اللجنة الاستشارية في تقريرها DP/1992/39 أن مفهوم مراكز الخدمة الإقليمية يستحق المتابعة (الفقرة ١٦)؛ وهي ترحب بأي مبادرة تفضي إلى تنفيذ الخدمات بطريقة تتسم بالفعالية من حيث الكلفة وتحقيق نتائج مثلى. بيد أنه من السابق لأوانه، كما أقر بذلك مدير البرنامج في تقريره الحالي، استخلاص نتائج نهائية فيما يتعلق بمفهوم مراكز الخدمة الإقليمية؛ وعلاوة على ذلك، فإن عدم توفر معلومات محددة يجعل تقييم التقديرات من جانب اللجنة أمرا عسيراً في هذه المرحلة. وفي حين أن اللجنة لا تعترض على التقديرات فإنها توصي بأن يقدم مدير البرنامج تقريراً مستكملاً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المفهوم في سياق تقديرات الميزانية المنقحة التي سيقدمها لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وينبغي أن يشمل ذلك التقييم، في جملة أمور، تفصيلاً للتكاليف التي تكبدتها الشركات الخارجية مع بيان التكاليف التي تتصل بالمكاتب الميدانية وتلك التي تتصل بمراكز الخدمة الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقديم معلومات محددة بشأن الخدمات الفعلية المؤداة في مراكز الخدمة الإقليمية.

٣٩ - وفي الوقت نفسه، توجه اللجنة الاستشارية نظر مجلس الإدارة الى مجالات تعتقد أنها جديرة بالاهتمام وإمعان النظر. وكما هو مبين في الفقرة ١٠٤، من المقرر أن تقدم شركة دولية لمراجعة الحسابات والمحاسبة طائفة من خدمات مراجعة وفحص الحسابات، في كل مكتب ميداني، وذلك على أساس منتظم. وترى اللجنة أن الشركة الخارجية المتعاقد معها يجب أن تسند إليها اختصاصات واضحة، تنص على توزيع

المسؤولية بين مهام المحاسبة ومهام مراجعة الحسابات التي ينبغي تأديتها. وبالإضافة الى ذلك، ينبغي أن تعد مجالات الاختصاص المحددة بطريقة تتجنب المنازعات مع المراجعة الداخلية للحسابات أو المراجعة الخارجية للحسابات في كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمم المتحدة.

٤٠ - ترد مناقشة وجود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوروبا ورابطة الدول المستقلة في الفقرات من ١١١ الى ١٣٠ من تقرير مدير البرنامج. والتكاليف الاجمالية لمكاتب الأمم المتحدة المؤقتة والمكاتب المؤقتة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، تبلغ ٧,٨ ملايين دولار، سيدرج من أصلها ٤,٨ ملايين دولار في الميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية الى أن الأمين العام، على نحو ما ورد في تقريرها A/47/7/Add.16 "ينوي تقديم تقرير شامل يركز على السياسة العامة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، وهو يشمل أمورا منها مناقشة وضع ودور المكاتب المؤقتة مستقبلا...".

٤١ - وتتناول الفقرات من ١٦٣ الى ١٨٨ المسألة المعلقة منذ أمد مديد، وهي مسألة الخدمات التي تقدمها المكاتب الميدانية لدعم أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية. وكما هو مبين في الجدول السادس-٣، تشير النتائج التي توصلت اليها دراسة لعبء العمل، أجريت في عام ١٩٩٢، الى أن ٢٨,٨ في المائة من عبء عمل المكاتب الميدانية تتعلق بتقديم الدعم لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية.

٤٢ - وفي الفقرة ١٧٤، يبين مدير البرنامج أنه يرى أنه ينبغي تحميل كامل تكلفة عبء العمل غير ما يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ميزانية البرنامج، ولكن ينبغي أن تظهر هذه التكلفة بشكل مستقل وبصورة جلية. وبالتالي، فهو يقدم بندا جديدا من بنود الاعتمادات، معنونا "الدعم المقدم لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية" (انظر الجدول ٢ في الوثيقة DP/1993/45). ومبلغ الـ ٩٦,٩ مليون دولار المبين في هذا الاعتماد لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، يمثل نسبة ٢٨,٨ في المائة المذكورة أعلاه من اجمالي تكاليف المكاتب الميدانية الذي يبلغ ٩٠٠ ٧٤١ ٣٣٦ دولار في فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، كما هو مبين في الجدول الأول من تقرير مدير البرنامج. وانسجاما مع مقترح مدير البرنامج، تم في جدول الاعتمادات (الجدول ٢) توزيع المبلغ الاجمالي ٣٣٦,٧ مليون دولار بين البند المعنون "المكاتب الميدانية" في اطار الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٣٩,٨ مليون دولار) والبند المخصص لدعم الأنشطة التنفيذية، في اطار أنشطة دعم ووضع البرامج (٩٦,٩ مليون دولار).

٤٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن أثر بيان النفقات غير المتصلة بأرقام التخطيط الارشادية في اطار أنشطة دعم ووضع البرامج سيكون تخفيض نسبة الدعم الاداري. وهي تشير في هذا الصدد الى أن مدير البرنامج ذكر في تقريره عن تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (DP/1991/49 (Vol.I) و DP/1991/49 Corr.1) أنه "تعتبر شبكة المكاتب الميدانية جزءا لا يتجزأ من الميزانية التشغيلية والادارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقاس بصورة منتظمة كفاءة

عمليات برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالقيام في جملة أمور، بمقارنة تكلفة شبكة المكاتب الميدانية بانجاز برنامج أرقام التخطيط الارشادية" (الفقرة ٦٣).

٤٤ - وكما سبق أن لاحظت اللجنة الاستشارية في تقريرها DP/1992/39، فإن تحديد التكاليف غير المتصلة بأرقام التخطيط الارشادية هو مسألة عرض، "أي أن أموال كل مكتب ميداني ستظل تخصص أو تدار كمبلغ مقطوع، وهذا يجنب بالتالي حدوث حالة شاقة من الناحية الإدارية، وقد يؤدي الى ممارسات ميزنة مصطنعة في المكاتب الميدانية" (الفقرة ٢٥).

٤٥ - وكما هو مبين في الفقرة ٢ أعلاه، تبلغ الميزانية الاجمالية لأنشطة دعم ووضع البرامج في فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ مبلغ ٤٠٠ ٥١١ ١١١ دولار، باستثناء ٩٦,٩ مليون دولار مخصصة لدعم الأنشطة التنفيذية. ويشمل المبلغ الاجمالي ١١١,٥ مليون دولار اعتمادا مخصصا لأنشطة وضع البرامج (خدمات الدعم الانمائي) ومكتب خدمات المشاريع (مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات)، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة والتنفيذ الوطني والدعم البرنامجي.

٤٦ - وكما ورد في الفقرة ٢٠٨، فإن العنصر الوحيد من عناصر أنشطة وضع البرامج القائم على الميدان حاليا هو برنامج الخبير الاقتصادي الذي يقترح مدير البرنامج الإبقاء عليه، بصفته برنامجا مستقلا (انظر الفقرات من ٢١٠ الى ٢١٤ في الوثيقة DP/1992/45). ويقترح مدير البرنامج أيضا توسيع نطاق العنصر الميداني لأنشطة وضع البرامج بحيث يشمل شبكات الموظفين الوطنيين في مجالات التنمية المستدامة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويقترح مدير البرنامج على وجه التحديد، على النحو المناقش في الفقرات من ٢١٥ الى ٢٢٧، إنشاء ٤١ وظيفة لموظف وطني في مجال التنمية المستدامة، و ٢٢ وظيفة لموظف وطني في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بتكلفة تبلغ ١,٩ مليون دولار و ٠,٩ من المليون دولار، على الترتيب.

٤٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مدير البرنامج سيقدم تقريرا الى مجلس الادارة في فترة لاحقة، يتعلق بالتقدم المحرز في وضع كلا البرنامجين. واللجنة على ثقة، في هذا الصدد، بأن التنسيق اللازم سيجري مع الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة وغيرها من كيانات المنظومة.

٤٨ - وتتضمن الفقرات من ٢٤٣ الى ٢٥٨ تقرير مدير البرنامج عن استخدام خدمات الدعم الانمائي في فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١، المقدم عملا بمقرر مجلس الادارة ٤٦/٩١. وفي الفقرة ٢٤٨، يبين مدير البرنامج أن متوسط التكلفة الشهرية لعقود الخدمات ال ٩٢٨ المبرمة في فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ كان ٣٦٠ ٢ دولارا. وكانت نسبة الخبراء الاستشاريين المحليين الاجمالية ٧٥,٣، في حين أن ٢٤,٧ في المائة كانوا إما من المنطقة أو من المنطقة دون الإقليمية أو من خارج المنطقة.

٤٩ - وتشير اللجنة الاستشارية الى أن مجلس مراجعي الحسابات قد بين أيضا أن نسبة ٢٥ في المائة تقريبا من خدمات الخبراء الاستشاريين المستعان بها لخدمات الدعم الانمائي في عام ١٩٩٠ من قبل المكاتب الميدانية في آسيا والمحيط الهادئ، فضلا عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لم تكن مع خبراء محليين، وأن متوسط الأتعاب كان أكثر بنسبة الثلثين من أتعاب الخبراء الاستشاريين المحليين (الفقرة ١٧١ من الوثيقة A/47/5/Add.1). وأورد مركز مراجعي الحسابات أيضا في تقريره رد مدير البرنامج بأن من المتوقع في المستقبل زيادة الاستعانة بالخبراء الوطنيين.

٥٠ - واللجنة الاستشارية على ثقة بأن هذا التوقع سيتحقق؛ واللجنة ترى أن خدمات الدعم الانمائي يمكن أن توفر وسيلة فعالة من حيث التكاليف لتقديم الدعم اللازم الى الممثلين المقيمين، شريطة أن يكون الخبراء الاستشاريون محليين بصورة رئيسية، وأن تكون أتعابهم متساوية مع الظروف المحلية.

٥١ - تتناول الفقرات من ٢٢٨ الى ٢٣٥ في الوثيقة DP/1993/45، دعم المقرر والمكاتب الميدانية للتنفيذ الوطني. ويبلغ الاعتماد المقترح تخصيصه لدعم التنفيذ الوطني للبرامج في فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤ مبلغا قدره ٥٠٠ ١٦١ ٣ دولار، وهو يتضمن زيادة صافية في الحجم قدرها ١٥٠ ٠٠٠ دولار.

٥٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، من الفقرة ٢٣٠، أن شمول مراجعة الحسابات، التي يقوم بها قسم مراجعة الحسابات المتعلقة بالتنفيذ الوطني للبرامج، في فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، قد اتسع نطاقا لتشمل المراجعة المشاريع التي تنفذها الحكومات، الممولة من مشاريع اقليمية وأقليمية ومشاريع صناديق استثمارية. وبالإضافة الى ذلك، بدأ أيضا، إعداد خطط طويلة الأجل لمراجعة الحسابات، عملا بتوصيات قدمها مجلس مراجعي الحسابات، وذلك بهدف تأمين مراجعة حسابات كل مشروع ينفذ قطريا، مرة على الأقل خلال عمر المشروع. واللجنة ترحب بالجهود المبذولة لتعزيز الدعم المقدم للتنفيذ الوطني للبرامج. وفي هذا الصدد تتطلع اللجنة الى تلقي تقرير مدير البرنامج المشار اليه في الفقرة ٢٣٢ من تقريره.

٥٣ - ويتعلق الجزء ثامنا من تقرير مدير البرنامج باعتمادات بعض صناديق الاستثمار التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مدير البرنامج، عملا بتوصية اللجنة الواردة في تقريرها DP/1991/62، ومقرر مجلس الادارة ٤٦/٩١، قد ضمن تقريره معلومات تتصل بنفقات كل صندوق لدعم المشاريع/البرامج، فضلا عن معلومات تتعلق بالايرادات الفعلية والايرادات المتوقعة.

المرفق الأول

الإيرادات حسب مصدر الأموال، ١٩٩٢-١٩٩٣  
(تقديرا في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٣، بملايين الدولارات)

مجموع الإيرادات: ٢ ٨٠٩

المرفق الثاني

الإيرادات حسب مصدر الأموال: ١٩٩٤-١٩٩٥  
(تقديرا في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٣، بملايين الدولارات)

مجموع الإيرادات: ٢ ٩٥٦

— — — — —